

«ورقة سياسات» بحثية إسرائيلية جديدة: الصراع الإسرائيلي. الفلسطيني لا يشغل بال المجتمع الدولي في الوقت الراهن!



صفحة (٢)ة

موقع إسرائيل من اتفاق توريد الغاز الطبيعي إلى لبنان



صفحة (٣)ة

# المنشأه

الإثنين ٢٠٢٢/٢/٢١ الموافق ٢٠ رجب ١٤٤٣هـ العدد ٥٢٧ السنة العشرون

المنشأه

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدرار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## كلمة في البداية

# المحكمة الإسرائيلية العليا في «عين العاصفة»!

بقلم: أنطوان شلحت

على نحو شبه دائم كانت الأنظار متجهة نحو المحكمة الإسرائيلية العليا، بصفتها السلطة الأعلى لتجسيد العدل (حين تعترضه عقبات سلطوية)، وكذلك حين يوضع مبدأ المساواة على المحك... وحين.. وحين.. إلخ. وفي هذه الأيام تتجه الأنظار نحوها مجدداً وتجعلها «في عين العاصفة» مرة أخرى، أولاً في ضوء قرب تعيين قضاة في هيئة هذه المحكمة، ما قد يقلب موازين القوة فيها. وثانياً، لكون هذا التعيين يأتي على ركام حملات اتهام لهذه المحكمة ولا سيما من طرف جهات يمينية ومحافظه، بأنها تفق حجر عثرة أمام ما توصف بأنها المحكمة، عبر تدخلها في عمل الحكومة والكنيست، وكان آخرها، عند كتابة هذه السطور، حملة شنها أحد أعضاء الكنيست من حزب الليكود المحسوبين على الضاربيين بسيف رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو (دافيد أسامال). وقبله تواترت حملات تحت غطاء غاية إعادة السلطة القضائية إلى «وظيفتها المهمة للغاية»، وهي تفسير المعايير التي أقرها المشرع لا تمييزها. وتشير هذه الحملات، كما أكدنا في الماضي مرات عديدة، إلى أن معسكر اليمين في إسرائيل يعتقد أنه أن الألوان لتنفيذ مشروع أكبر يتطلع إليه منذ أعوام كثيرة، ومؤداه تكبير يدي المحكمة العليا. ووقف ما سمي قبل نحو ثلاثة عقود بـ«الثورة الدستورية»، وبالإساس من خلال تعيين قضاة جدد محسوبين على التيار المحافظ. ويتهم اليمين هذه المحكمة بالتدخل في قضايا ليست لها، وبالتماهي في إلغاء قوانين سنّها الكنيست وتزاهل المحكمة غير دستورية. غير أن التهمة الأثكى هي أن المحكمة العليا تناصر الفلسطيني الذي يتوجه إليها مشتكياً من ممارسات الاحتلال أو المستوطنين في أراضي ١٩٦٧، بالرغم من كونها تهمة لا تستند إلى أي قرائن جادة. ويعمل اليمين على حصر دور المحكمة في تفسير القانون، لا في النظر في قضايا تخص السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست)، ويجادل عدد من قادة اليمين بأن المحكمة العليا أخذت لنفسها دوراً غير منصوص عليه في أي قانون، واستفلت عدم وجود دستور في إسرائيل وباتت تحكم على هواها، معتمدة على قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية، من العام ١٩٩٢ والذي ترى فيه المحكمة بمثابة دستور بديل، فيما يراه اليمين «أساس الشر» الذي اتتمدت المحكمة عليه لتلغي قوانين عادية للكنيست.

إذا كان اليمين في إسرائيل يعتقد أن هذه المحكمة تعتدي على حقوق السلطتين التنفيذية والتشريعية المنتخبتين، فهذا لا يعني بأي حال أنها كذلك في كل ما يتعلق بالقضايا التي تندرج تحت مسمى «الأمن». ولعل ما يستحضر الالتفات إلى هذا الأمر في الوقت الحالي هو الشهادة التي نشرها محلل الشؤون الاستخباراتية والأمنية، يوسسي ميلمان، في صحيفة «هارتس» يوم ٢٠٢٢/١/٢٢ على خلفية ما بات يعرف باسم «قضية بيغاسوس» (برنامج التجسس على الهواتف الخليوية التابع لشركة إن. إس. أو، الإسرائيلية)، وذكر فيها أنه بعد نحو قرن من العمل الصحافي أيقن بما لا يدع مجالاً لأي شك بأن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تعمل مثل دولة داخل دولة، وتعمل كل ما يحلو لها من دون رقابة برلمانية ناجحة، وتتعاون وثيق ودعم من الجهاز القضائي وعلى رأسه المحكمة العليا. وأكد أنه يشعر بأن قوته نغدت، وبأنه يجارب ضد طواحين الهواء مثل دون كيشوت. ومما كتبه ميلمان حرفياً: أنا صحافي منذ ٤٧ عاماً، منها ٣٨ عاماً كنت فيها مختصاً في تغطية شؤون الاستخبارات والأمن. وفي جزء كبير من هذه الفترة وإلى جانب الكتابة في المجال القانوني، عملت في عشرات محاولات رفع أوامر منع النشر عن قضايا أمنية. ولكن في أواخر سنوات حياتي، أدرك بان الوضع أخذ في التدهور، وإن جهاز المكافحة لدى القضاة وقدرته على مواجهة المؤسسة الأمنية أخذان في التلاشي. راكمت تجربة من طلبات اللتماس التي قدمت إلى جميع الهيئات القضائية في إسرائيل، مثل محكمة الصلح والمحكمة المركزية والمحكمة العليا. وقد مثلت أمام قضاة ليبراليين، وأمام قضاة محافظين أيضاً، ولا توجد بينهم أي فروقات في كل ما يتعلق بشؤون الأمن. جميعهم يقفون بصمت عند سماع كلمة أمن. جميعهم قضاة لجهاز الأمن. هم مستعدون لتطهير أي ظلم يرتكبه جهاز الأمن، وإبعاد أي استئناف أو طلب لوسائل إعلام أو محامين أو ناشطي حقوق إنسان أو أي شخص يحب العدالة، بسرعة وبدون نقاش معق ومن خلال إظهار مزاج قضائي مستخف ومتهور. ومثلما ينوّه ميلمان، ففي الأعوام الأخيرة وافق القضاة وبرروا قرارات وزارة الدفاع وجهاز الموساد بشأن تسليح زعماء يخرقون حقوق الإنسان ودكتاتوريين في عدة دول، وقرارات منع نشر وثائق من أرشيف الدولة عن مذابح وعمليات اغتصاب وطرد في حرب ١٩٤٨ وعن قتل أسرى في الحروب، أو عن عمليات استخباراتية شارك فيها تجار مخدرات، وبالطبع

كل ذلك تم باسم الأمن القومي. ويصل ميلمان إلى بيت المفيد حين يكتب أن مصطلح Deep State أو الدولة العميقة هو من مجال العلوم السياسية ويصف وضعاً تتكون فيه مجموعة سرية من شبكات خفية للقوى تعمل بصورة مستقلة خارج القيادة السياسية المنتخبة في الدولة وتحاول الدفع قداماً بأجندتها أو أهدافها. وبرز هذا المصطلح وحصل على الشرعية في عهد ولاية دونالد ترامب في الولايات المتحدة وبدأت تستخدمه أوساط اليمين المتطرف هناك وفي إسرائيل، وأخذ هؤلاء ينشرون نظريات تامية كاذبة بهدف ضرب دوائر اليسار والليبرالية وإضعاف القضاء والإعلام والمس بالديمقراطية. غير أن هذا المصطلح في السياق الإسرائيلي يناسب جهاز الأمن الذي يعمل مثل دولة داخل دولة، مثلما سلّفت الإشارة. أما عن دور المحكمة العليا في شرعنة احتلال ١٩٦٧ حدّث ولا حرج. وهنا يجدر التذكير بأن كتاب الحماية سوسن زهر «قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧» الصادر مؤخراً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، يقدم صورة موثقة عن هذا الأمر. يشتمل الكتاب على الكثير من الوقائع المرتبطة بالموضوع المبحث. وهو يشير على نحو خاص إلى أنه على الرغم من اعتبار أراضي ١٩٦٧ بموجب القانون الدولي الإنساني أراضي محتلة، فإن المحكمة الإسرائيلية العليا لم تعترف مطلقاً بكونها محتلة وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، ولم تعترف أبداً بأن إسرائيل «دولة محتلة»، بدلاً من ذلك استخدمت المحكمة مصطلحات غايتها التهزب من الاعتراف بوجود احتلال إسرائيلي. وهكذا، على سبيل المثال، فإن عبارات مثل «قوة محتلة» أو «قوة عظمى محتلة» ترد على الدوام في قرارات القضاة بصيغة «القوة المسيطرة»، أو «الجمعة المسيطرة»، وبدلاً من الإشارة إلى الضفة الغربية كأرض محتلة، استخدمت المحكمة مصطلح «المناطق» أو «المناطق المدارة» أو الاسم التوراتي «أراضي يهوذا والسامرة»، وبدلاً من «احتلال» انتهجت المحكمة استخدام مصطلح «حيازة»، وسوّغ أحد رؤساء هذه المحكمة الموقف حيال عدم تطبيق معاهدة جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة بكون هذه المعاهدة تسري على أراضٍ احتلتها دولة سيادية شرعية، وبما أنه لم يتم الاعتراف بسيادة الأردن ومصر على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة قبل أن تحتلها إسرائيل في العام ١٩٦٧، واعتبرت أغلبية دول العالم سيطرتها هذه غير شرعية، فإن هذه الأراضي لم تكن

تحت سيادة أي دولة من قبل، ما يعني أن إسرائيل لا تُعتبر قوة محتلة! كما يؤكّد الكتاب أن رفض الغالبية العظمى من طلبات اللتماس التي قدمها فلسطينيون من أراضي ١٩٦٧ أو قدمتها منظمات حقوقية باسمهم بالنيابة عنهم، كما يتضح من قرارات الحكم التي أصدرتها المحكمة العليا، يدلّ على أن هذه المحكمة قامت بتوفير ختم/مسوّغ قانوني لا لتعزيز الاحتلال وإدامته فقط إنما أيضاً لتنفيذ العديد من الإجراءات المختلفة التي تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني، وتعتبر في جزء كبير منها «جرائم حرب»، كما جرى تحديدها وتعريفها في نصوص معاهدة روما. وكما هو معروف، اتخذ المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، مؤخراً، قراراً يقضي بفتح تحقيق جنائي في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية تلتفت مؤلفة الكتاب إلى أن هذا القرار هو جزء من خطاب جديد أخذ بالتعرّز سواء بين منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية أو بين العديد من الأكاديميين الذين يسعون لدراسة التطورات السياسية والقضائية بما يتجاوز تعريف قوانين الاحتلال التقليدية). ومن المتوقع أن يشمل التحقيق المذكور الجرائم التي وقعت منذ حزيران ٢٠١٤ فصاعداً. ولكن ما من شك في أن قرارات الحكم التي أصدرتها المحكمة الإسرائيلية العليا قبل هذا التاريخ وصادقت من خلالها على ممارسات وإجراءات دولة إسرائيل كقوة محتلة، سيكون لها وزن جاذ في فحص الوضع القضائي من هذه نظر السلطات الإسرائيلية، وستكون لها إسقاطات محلية إسرائيلية على مسألة توفير الحصانة الإسرائيلية المحلية لمارسات الجيش بما يخالف أحكام القانون الدولي. ومع أن هذا الكتاب المرجعي ينفض الغبار عن دور المحكمة الإسرائيلية العليا في توفير غطاء لاحتلال أراضي ١٩٦٧ وممارسات إسرائيل في الضفة والقطاع، وهذه غايته المحددة، فإن من شأنه أيضاً أن يعيد إلى الأذهان ما يُوصف حتى من طرف باحثين إسرائيليين ليبراليين بأنه دور مقفود لهذه المحكمة في كل ما يتعلق بموضوع احترام حقوق الإنسان حتى داخل «الخط الأخضر»، حيث اعتبرت هذه الحقوق وما زالت تعتبر بمثابة عائق أمام الدولة وأمام قدرة أداؤها، وكما لو أنها تقوّض «حقوق الدولة»، ما أفضى إلى عدم رسوخ حقوق الإنسان كجزء من مفهوم إسرائيل للديمقراطية، وإلى بقائها هشّة وغير مضمونة إلى حدّ كبير.

# الطنطورة من جديد.. تناسي ضحايا مذبحه القرية ومحاولة إنصاف رواتها!

كتب خلدون البرغوثي:

فتح فيلم وثائقي إسرائيلي الجدل من جديد حول مجزرة «الطنطورة» الفيلم الذي تعدّه ألون شوارتز بعنوان اسم القرية الفلسطينية «طنطورة» يعرض روايات بعض مقاتلي لواء «الكنسدوروني» الذين شهدوا أحداث المذبحة التي نغدت في القرية بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٤٨، وشارك شوارتز بالفيلم في مهرجان «ساندانس» للأفلام Sundance Film Festival ٢٠٢٢ في الولايات المتحدة ضمن فئة الأفلام الوثائقية الطويلة، ولم يخالفه الحظ بالفوز بجائزة المهرجان.

برزت قضية هذه المجزرة في الجدل الإسرائيلي قبل نحو ٢٢ عاماً بعد أن كشف عن تفاصيلها طالب إسرائيلي في صلب أطروحته لنيل درجة الماجستير في التاريخ، فوجد نفسه متهما بالتشهير بجنود لواء «الكنسدوروني» المتهم بتفخيذ المجزرة، لتدخل قضية الطنطورة الحيزين القضائي والإعلامي بعد الحيز الأكاديمي، فوصلت القضية إلى المحاكم الإسرائيلية بعد أن اتهم جنود في لواء «الكنسدوروني» طرائق ظلم والذين جامعة حيفا ثيودور (تيدي) كاتس بالتشهير بهم، واضطر في إثر مقاضاته إلى سحب أطروحته في مقابل عدم استمرار الجنود في القضية، ثم سحبت الجامعة الدرجة من كاتس بدعوى وجود أخطاء منهجية في أطروحته، برغم تراجع كاتس لاحقاً عن قراره سحبها ومطالبته الجامعة باعتماد الأطروحة. أسرة التحرير في صحيفة «هارتس» اعتبرت، في مقال افتتاحي، أن مخرج فيلم «طنطورة» شوارتز استكمل الدور الذي قام به كاتس، وهو الدور الذي رفضت المحكمة القيام به خلال مناقشة القضية. فقد استمع شوارتز إلى التسجيلات التي وثقتها كاتس وتحدث فيها الجنود الذي شاركوا في ارتكاب المجزرة، ثم التقى شوارتز هؤلاء الجنود ليوثق روايتهم بالصوت والصورة، ليصل إلى نتيجة «تقتصر لها الأبدان وتكشف افتراء لم يكن المقاتلون والذين نفذوا المجزرة عام ١٩٤٨ ضحايا، بل كان ضحيته الطالب الذي حاول الكشف عن أفعال هؤلاء المقاتلين، وتم إسكاته».

«لم يأخذوا أسرى!»

حسب شهادات الجنود في الفيلم الوثائقي فإن «بعض المقاتلين السابقين اعترفوا صراحة بأنهم قتلة، فهم «لم يأخذوا أسرى»، في إشارة إلى إعدام الفلسطينيين رغم وقوعهم في الأسر». كما يكشف الفيلم عن وجود قبر جماعي في موقع مخصص اليوم كموقف للقوارب، على بعد خمسة كيلومترات عن الشاطئ. ودعت أسرة التحرير في «هارتس» إلى رفع الظلم التاريخي عن تيدي كاتس أولاً، عبر تحقيق معقٍ لما حصل في الطنطورة، للكشف إن وقعت فيها مذبحة جماعية أم كان قتل عشوائي لأهل القرية. وتشير «هارتس» إلى أن ذلك يمكن عبر تشكيل فريق تحقيق يضم مؤرخين، وخبراء، ومختبرات للتشخيص الجنائي وخبراء في الأمراض، عرباً ويهوداً، وأن يطلع الفريق على الشهادات ويحفر في الميدان كي يخلص إن كانت لا تزال فيه بقايا قبر جماعي.

الطنطورة والماضي المظلم

أما أمير بوغن، الصحافي والباحث في نيويورك في مجال الأفلام، كتب في «يديעות أحرنونوت» مقالاً بعنوان، «لا نتعرف بالثبكية» فيلم «طنطورة» يساعداً في التصالح مع ماضينا المظلم. ويقول بوغن إنه في سفره «كان يستهويع وقع الاسم «طنطورة» رغم أنه لم يزرها في حياته، إن كان الاسم يطلق حالة لديه من الخيالات الطفولية. لكن فيلم «طنطورة» جاء وقضى على هذه الخيالات، ليس فقط حول طنطورة المكان، بل حول دولة إسرائيل، وأكثر من ذلك حول تاريخها وضميرها الصهيوني الذي من المفترض أنه قاد هذه الدولة. وكذلك بسبب الكشف الذي يهزك وانت تشاهده على الشاشة».

ويذهب بوغن إلى وصف فيلم شوارتز بأنه من أكثر الأعمال الوثائقية نجاحاً في البلاد، وربما على الإطلاق، لأنه يقدم فرصة أخيرة للحصول على

شهادة نادرة عن مذبحة قرية الطنطورة الفلسطينية من قبل مقاتلي لواء «الكنسدوروني».

والأهم بالنسبة للكاتب، أن كشف هذه الرواية جاء من قبل إسرائيليين يهود ومن وجهة نظر صهيونية، فقدم الجنود شهادتهم واحداً تلو الآخر.. وهم يحذقون مباشرة في الكاميرا ويستحضرون ذاكرتهم» ومن باب المقارنة يشير بوغن إلى الجهد الإسرائيلي لتوثيق كل التفاصيل المتعلقة بالجرائم ضد يهود أوروبا في مواجهة الجهود النازية لإخفاها والتظليل عليها في الماضي، أو في مواجهة ما تقوم به الحكومة البولندية حالياً. ويتم هذا الجهد عبر توثيق شهادات الناجين من المحرقة، والحفاظ على الوثائق والرسائل المكتوبة والتسجيلات والمصور ومقاطع الفيديو والشهادات المصورة. ومع وفاة المزيد من هؤلاء الناجين مع مرور الأيام يصبح هذا الجهد سباقاً مع الزمن.

ويقارن بوغن بين الجهد الإسرائيلي مع يهود أوروبا وما قام به شوارتز في فيلمه، الذي يصفه بأنه فيلم «شجاع ويسبب الشعور، والأهم من ذلك أن شوارتز يقوم بهذا الجهد مع أولئك المسؤولين منا عن ارتكاب ظلم والذين يفرسون فينا الآن ذاكرا العار». ويرى بوغن أن «هذه مهمة وطنية للحفاظ على ذاكرة إسرائيلية صادقة وموثوقة، حتى يعلم كل من يزور الطنطورة في المستقبل للاستجماع على الشاطئ، من هم أولئك الذين دفنوا في ترابها».

«هارتس» تسترجع أطروحة كاتس

تناول المؤرخ آدم راز، المتخصص في التاريخ والفكر السياسي في القرنين التاسع عشر والعشرين، فيلم «طنطورة» أيضاً في مقال في صحيفة «هارتس». ويقول راز إن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها نقل شهادات عن جنود إسرائيليين كانوا متواجدين أثناء المجزرة. إضافة إلى أنها المرة الأولى التي يتم الحديث فيها عن موقع القبر الجماعي.

ويشير راز إلى الجدل الذي أثارته أطروحة كاتس قبل ٢٢ عاماً، بالقول إن صحيفة «معاريف» نشرت مقالاً عنها بعد اعتمادها في جامعة حيفا، بعنوان «مجزرة الطنطورة» وفي نهاية الأمر دفعت دعوى التشهير ضد كاتس من قبل قدامى المحاربين في اللواء إلى التراجع عن روايته عن المذبحة.

وقال أحد عناصر لواء «الكنسدوروني» في تلك الفترة ويدعى موشيه ديامنت: «لقد قتل سكان القرية بوخشية برصاص مدفع رشاش، بعد أن انتهت المعركة». وتابع ديامنت «بأقي الجنود تظاهروا بأن شيئاً لم يحدث، وأن كل شيء كان عادياً عند دخولهم القرية». وأضاف: «لقد تمكنوا من التكتّم على القصة، لأنها ستؤدي إلى فضيحة». ولا أريد الحديث عن ذلك، ما الذي يمكن القيام به؟ ما حدث قد حدث».

واعتبرت «هارتس» أن مخرج الفيلم شوارتز يعرض روايات الجنود المشاركين في المجزرة التي نسخة القديمة التي كتبها كاتس وقضت عليها المحكمة في إثر دعوى التشهير. لكنها جاء بصورة واضحة، تؤكد أن «جنوداً في لواء الكسدوروني نفذوا مجزرة بحق رجال غير مسلحين». وفي تلميح إلى دور المحكمة العليا الإسرائيلية في طمس حقائق المجزرة تقول الصحيفة إن شهادات الجنود التي جمعها ثيودور كاتس في أطروحته لم تقدم إلى المحكمة في قضية التشهير. وترى الصحيفة أنه «لو استمعت المحكمة إلى شهادات الجنود المسجلة لقامت بالتحقيق معهم، ولما اضطر كاتس إلى الاعتذار».

في موقع «واللا» اعتبر الناقد السينمائي أفنير شفيط أن فيلم «طنطورة» يقدم جانباً لا يعرفه الإسرائيليون من «حرب التحرير» (١٩٤٨) حسب وصفه. ويضيف أن هذا الفيلم يثير «معركة وعي»، فهناك حقيقة واحدة هي أن قرية فلسطينية انتقلت إلى السيطرة الإسرائيلية العام ١٩٤٨، لكن الخلاف هو في طريقة السيطرة على هذه القرية.

المؤسسات الثقافية الإسرائيلية شريكة في التواطؤ!

ويشير شفيط إلى دور المؤسسات الإسرائيلية الثقافية في محاربة المحتوى المثير للجدل، ويصف «المجتمع والثقافة والسينما الإسرائيلية تحديداً بأنها بطلّة العالم في القمع»، عبر رفضها تقديم الدعم أو رعاية



اهالي الطنطورة بعد احتلالها.

فيلم «طنطورة» مع ذلك تمكن المخرج شوارتز من تجنيد الأموال التي مكنته من اعداد الفيلم.

ويستعرض شفيط الجدل حول الفيلم وما يراه نقاط ضعف فيه، ويطرح فكرة إن كانت أطروحة كاتس تصلح لأن تكون نقطة انطلاق الفيلم بسبب الجدل حولها والحكم القضائي ضدها. مع ذلك يقول إن المخرج «شوارتز يتلقى حالياً ترحيباً من وسائل الإعلام العالمية المتلهفة على الفيلم، لكن لدينا يمكن الافتراض أن الآراء متباينة بشكل كبير، والمؤكد أن الجدل حول «طنطورة» لا يزال في بدايته».

ويعتبر شفيط أن أقوى مقاطع الفيلم من ناحية سينمائية هي التي لا يتحدث فيها أشخاص، بل التي جاءت في نهايته، عندما استخدم شوارتز نموذجاً ثلاثي الأبعاد لوصف «الكيفية التي عملت بها السلطات الإسرائيلية على إخفاء معالم القبور الجماعية في الطنطورة بعد الحرب مباشرة».

بابيه: جامعة حيفا والدفاع عن الرواية الصهيونية

المؤرخ إيلان بابيه الذي كان مشرفاً على كاتس، استعرض قصة كاتس بالتفصيل في مقال نشره الأسبوع الماضي في موقع «سبحا ميكومي»، وركز بابيه على موقف جامعة حيفا السلبى من الجهد المميز لكاتس في أطروحته: فبدلاً من أن تطلب الجامعة من كاتس تصحيح ما اعتبرتها أخطاء في دقة اقتباسات لبعض المتحدثين وردت في رسالته، قررت الجامعة الخضوع للضغوط وسحبت أبحاثها بالأطروحة كلها، والدفاع عن الرواية الصهيونية حول أحداث العام ١٩٤٨.

ويختتم بابيه مقالته بالقول إنه «لا يتطلب الأمر عملاً شاقاً لمعرفة حجم الجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني العام ١٩٤٨، ولا تزال ترتكب منذ ذلك الحين وحتى الآن، بل هناك حاجة للاعتراف - على الأقل أكاديمياً- بالجريمة، خاصة ارتباطها بالفكر الصهيوني الاستيطاني. وفي تحمل المسؤولية وإيجاد سبيل للمصالحة بين كل من عاش هذه الجريمة قديماً ويعيش هنا اليوم، مصالحة تقوم على تفكيك النظام الاستعماري بين النهر والبحر».

ويشير الناقد السينمائي شفيط في مقالته عن فيلم «طنطورة» إلى أن «جميع الذين قدموا شهادتهم في الفيلم تقريباً هم من الجيل المؤسس للدولة، ولن نتاح فرصة توثيق شهادتهم في غضون سنوات قليلة لتقدمهم في السن، فالأثيريون منهم في التسعينات، وفي نهاية الفيلم،

(وكالات)

يدور نقاش مثير بين بعض المتحدثين حول مسألة إن كان يجب الاعتراف بالإرث الفلسطيني، وهل يجب وضع نصب تذكاري في الموقع الذي كانت فيه قرية الطنطورة ذات يوم، ويقوم مكانها كيبوتس نحشوليم حالياً، والغالبية رفضت هذه الفكرة، لكن الوحيد الذي وافق اقترح وضع لافتة في المكان، مثلما يتم وضع إشارات في كل حفرة في بولندا للتذكير بالماضي اليهودي، وربما ترك فيلم «طنطورة» الأثر الأكبر على مخرجه شوارتز الذي قال لصحيفة «يديעות أحرنونوت» إن مقارنة المحرقة بأي جريمة أخرى على وجه الأرض أمر ممنوع، لكن هذا يجب أن يتغير، ويجب مقارنة المحرقة بالثبكية لمعرفة الفرق بينهما. ورغم أن شوارتز يتبنى ادعاء المؤرخين الجدد من أن خطة دافيد بن غوريون كانت طرد الفلسطينيين وليس تنفيذ إبادة بحقهم عام ١٩٤٨، بعكس المحرقة، إلا أن شوارتز يدعو إسرائيل إلى الاعتراف بالثبكية، في ظل وجود شبه إجماع في إسرائيل على أنه يحق ليهود اليمن أو الشرقيين أو الأثيوبيين الادعاء أنهم ضحايا، وهذا أمر يمكن الجدل فيه، أما العرب فليسوا ضحايا في الإجماع الإسرائيلي، بل ممنوع عليهم أن يكونوا ضحايا، ويقول شوارتز إن مشاهدة الفيلم تجعلك ترى حجم الجهود والموارد التي سخرت أدبياً وثقافياً واقتصادياً من قبل المؤسسة الحاكمة من أجل إخفاء الأدلة ومحو شبح الماضي في كل ما يتعلق بالفئات التي ارتكبت في الثبكية.

إنصاف كاتس وتناسي ضحايا المجزرة!

استعراض الجدل الذي أثاره فيلم «طنطورة»، واستدعاء أطروحة كاتس من جديد، والدعوات لإنصاف المؤرخ المظلوم قضائياً وأكاديمياً تظهر نوعاً من النفاق في التعامل مع المجزرة، فالحاضر في الجدل هو شهادات مرتكبي المذبحة، ودقة الرواية ونقد الفيلم الوثائقي أحياناً بتفاصيل التفاصيل، واعتبار الفيلم رد اعتبار لجهد كاتس المميز الذي راح ضحية التهريب والقضاء والنظام الأكاديمي في إسرائيل، أما الغائب فعلياً في معظم هذا الجدل فهم ضحايا المجزرة أنفسهم، الفلسطينيون الذين لا يزال بعضهم يحمل جروح المجزرة حتى اليوم، وأولئك الذين اجتهدت إسرائيل في إخفاء قبورهم ومعالم قريتهم، وترفض حتى اليوم الاعتراف بهم والمجزرة، فمنذو المجزرة الذي أقرها بدورهم فيها، يرفض معظمهم عرض الرواية الفلسطينية وحتى احترام ذكرى ضحاياها الأبرياء.



(أب)

الواقع الميداني: استفزاز إسرائيلي متصاعد في القدس.

## «ورقة سياسات» بحثية إسرائيلية جديدة:

# الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يُشغل بال المجتمع الدولي في الوقت الراهن!

كتب سليم سلامة:

«في اللحظة الزمنية الراهنة، لا يفعل المجتمع الدولي أي شيء في سبيل الدفع قدماً بعملية سلام دراماتيكية في الشأن الإسرائيلي - الفلسطيني ولا يرى أي حاجة للتحرك من أجل استئناف المفاوضات حول اتفاق نهائي أو من أجل عقد مؤتمر للسلام في المستقبل القريب.»

هذا واحد مما يمكن وصفها به «أسرار شائعة» عن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وموقف «المجتمع الدولي» حياله خلال السنوات الأخيرة، يشكل واحدة من الخلاصات المركزية التي تشدد عليها «ورقة السياسات والتوصيات» الأخيرة الصادرة مؤخراً عن معهد «متفيم» (مسارات) - المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية، تحت عنوان «خطوة إلى الأمام، خطوة إلى الوراء: السجل الدولي بشأن دفع السلام الإسرائيلي - الفلسطيني» والتي أعدها د. ليئور لهرس، الباحث في العلاقات الدولية ومدير «برنامج دفع السلام الإسرائيلي - الفلسطيني» في المعهد.

ترسم هذه الورقة، كما يقول معدها، خارطة المسارات الدولية في مسألة دفع السلام الإسرائيلي - الفلسطيني في الظروف الراهنة، وذلك استناداً على مزججات سلسلة من لقاءات الحوارات السياسية التي عقدها طاقم باحثي معهد «متفيم» خلال شهري آب وأيلول الأخيرين مع مجموعة من الدبلوماسيين والخبراء الأوروبيين، الأميركيين والفلسطينيين، إلى جانب مسؤولين من الأمم المتحدة، كما تستند أيضاً إلى نتائج سلسلة من المداولات التي أجراها طاقم من الخبراء الإسرائيليين شكله معهد «متفيم» لهذا الغرض خصيصاً. وتعرض الورقة تحليلاً لمواقف وتبصرات جهات دولية مختلفة بشأن التطورات السياسية الأخيرة على صعيد الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وبشأن الخطوات المستقبلية، المطلوبة والمحتملة.

ينوه معهد «متفيم» - أولاً، بأن المبادرة لعقد هذه اللقاءات، ثم لإعداد هذه الورقة، جاءت على خلفية «واقع الجمود التام والمتواصل الذي تعيشه عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية منذ انهيار مبادرة الوساطة التي أطلقها وزير الخارجية الأميركي الأسبق، جون كيري، في العام ٢٠١٤، والقطيعة السياسية التامة التي تميز العلاقات بين الطرفين في السنوات الأخيرة، ثم سلسلة الأزمات والتوترات التي بلغت ذروتها في قضية «مشروع الضم» في العام ٢٠٢٠، والذي أزالته عن الأجندة اتفاقيات التطبيع مع بعض الدول الخليجية، لكنها لم تحدث تغييراً في مستوى العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية. وخلال الأشهر الأخيرة، حصلت تطورات هامة على صعيد الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني تنطوي على تصديت ومخاطر كبيرة، لكنها تحمل أيضاً فرصاً واحتمالات جديدة. ومن هذه «التطورات الهامة»، تلتفت الورقة الانتباه بشكل خاص إلى ثلاثة تطورات مركزية، ثم تتوقف عند كل منها بالتفصيل، وهي التالية: «أحداث التصعيد في أيار ٢٠٢١، الأزمة العميقة في السلطة الفلسطينية وتشكيل حكومة جديدة في إسرائيل».

كما ينوه المعهد، ثانياً، إلى أن لقاءات الحوارات السياسية جرت وفق أحكام «قاعدة تشاتام هاوس» ولذا، فإن الورقة لا تشمل أيًا من أسماء المشاركين في اللقاءات أو اقتباسات مباشرة من مداخلاتهم. «قاعدة تشاتام» هي نظام يستخدم في المناظرات والمناقشات السياسية التي قد تكون محل جدل، تُنسب إلى معهد «تشاتام هاوس» اللندني ويعود تاريخها إلى سنة ١٩٢٧ م. وتنص القاعدة على أنه: «حينما يُعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، يكون المشاركون فيه أحراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن لا ينبغي كشف هويات أو انتماءات المتحدثين أو أي شخص آخر من المشاركين». والهدف من وراء هذه القاعدة هو إتاحة الفرصة للمشاركين للتستر على هوياتهم، سواء الاسم أو الجهة التي ينتمون إليها ويمثلونها. فللمشاركين حرية استخدام المعلومات المتداولة خلال اللقاء، لكن لا يسمح بكشف هوية أو انتماء المتحدث أو أي مشارك آخر. وبالتالي فإن ما يقال لا يمكن معرفة قائله، وهذه السرية تشجع العديد من الأشخاص على التصريح بأقوال وآراء قد تتناقض مع ما يصرحونه علناً أو مع مواقف الجهة أو الحزب الذي ينتمون إليه.»

«السلام الاقتصادي» مقابل «السلام السياسي» بالرغم من التزام اللاعبين الدوليين الأساسيين الثابت، كما تقول الورقة، بالعناصر والمركبات المعروفة لأي اتفاق سلام مستقبلي بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، على أساس «حل الدولتين»، إلا أنهم يضعون في هذه المرحلة «أهدافاً متواضعة جداً» تتركز، بشكل أساسي، في «خطوات لبناء الثقة، منع التدهور والتصعيد، الامتناع عن خطوات من شأنها إجهاد الحل المستقبلي والدفع نحو حوار وتعاون بين الطرفين»، من خلال «التشديد، بصورة خاصة، على تعزيز المؤسسات والاقتصاد في مناطق السلطة الفلسطينية»، مع الإشارة التأكيدية إلى أنه «خلافًا للمراحل السابقة من العملية السلمية في الشرق الأوسط، فإن توقعات اللاعبين المختلفين الآن متدنية جداً».

وتبين من لقاءات الحوار السياسي التي أجراها باحثو «متفيم» أن اللاعبين الدوليين المركزيين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، قد وضعوا القضية الإسرائيلية - الفلسطينية في درجة أفضلية متدنية جداً، نسبياً، ولم يبدو أي اهتمام أو نية للتدخل الجدي في حلبة هذا الصراع. وفي اللحظة الزمنية ذاتها، أكد ممثلون مختلفون أن المجتمع الدولي يستعيد النقاط أنفاسه وتجميع قواه بعد فترة الخلافات والصراعات الحادة إبان حكم إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وخصوصاً حول «مشروع الضم». وأن المجتمع الدولي يعيد الآن تنظيم نفسه للتعامل مع إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن التي «تبشر بعودة الولايات المتحدة إلى حظيرة الإجماع الدولي بشأن الصراع الشرق أوسطي».

ثمة خلافات في الآراء والمواقف بين أطراف مختلفة في المجتمع الدولي تدور حول ما إذا كان ينبغي اعتماد سياسة تركز على اتخاذ خطوات فعلية لدفع عملية

السلام في الشرق الأوسط وحول قدرة المجتمع الدولي على إحداث التغيير المنشود في الواقع السياسي الشرق أوسطي. وفي سياق هذه الخلافات في الآراء والمواقف، توجه جهات مختلفة في الحلبة الدولية نقداً لاذعاً لمركزة السجال السياسي في مسألة بوادر حسن النية والخطوات الراهية إلى بناء الثقة بين الطرفين. وتقول هذه الجهات إنها ترحب حقاً بأي إجراء يساهم في تحسين ظروف وشروط حياة الطرفين وتباركه، لكنها تؤكد من جهة أخرى أن التركيز على هذا المسار وحده قد يحرف الأنظار عن القضايا المركزية التي تشكل لبّ الصراع ومركز الثقل في أي اتفاق نهائي مستقبلي. وهكذا، فبينما تتركز جهات معينة، وربما العالم بأسره، في بعض التعديلات والتحسينات التجميلية، تبقى المشكلات البنوية الأساسية في الميدان على حالها، بل تزيد تفاقماً وتدهوراً الأمر الذي قد يقود إلى انفجار كبير.

وفي هذا السياق، ثمة من يدعي بأن التركيز على التعديلات والتحسينات التجميلية لا يعدو كونه محاولة للعودة إلى سياسة «السلام الاقتصادي» الذي عمل بنيامين نتنياهو على ترويجها قبل نحو عقد من الزمن، في مسعى لاستغلال الإجراءات الاقتصادية وتجييرها لحرف الأنظار عن الحاجة الأساسية الملحة والمتمثلة في مواجهة التحديات السياسية الأساسية التي تطرحها استحقاقات حل الصراع. في المقابل، تركز أوساط دولية أخرى عن إيمانها وقناعتها بأن مثل هذه الخطوات التدريجية (في تحسين أوضاع السلطة الفلسطينية وتحسين العلاقات والتعاون بين الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني) من شأنها «ضمان تقدم تدريجي يتيح، في مرحلة لاحقة، إمكان الانتقال إلى مملكتي البحرين السياسية الأبعد أثراً والأكثر طموحاً».

### «أعمال التصعيد» في أيار ٢٠٢١

ولدت أعمال التصعيد التي شهدتها المنطقة في نيسان - أيار ٢٠٢١، والتي انتقلت شرارتها من القدس إلى قطاع غزة وشأن إسرائيل الجديد عليه تحت اسم «حارس الأسوار»، والذي انتهى باتفاقية لوقف إطلاق النار في ٢١ أيار ٢٠٢١، وما رافقها من تحركات أميركية رسمية مختلفة، الانطباع وكان الإدارة الأميركية الجديدة قد غيرت توجه سابقها وتوجه نحو تعيق تدخلها السياسي والدبلوماسي في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. لكن سرعان ما تبين أن هذا الانطباع كان خاطئاً تماماً وأن ما حصل فعلياً من تدخل أميركي، مباشر أو غير مباشر، كان قصير المدى جداً ولم يكن يرمي سوى إلى وقف القتال، لكنه لم يحمل أي بشرى بشأن نقطة تحول قريبة نحو تعزيز وتكثيف الجهود الأميركية لحل الصراع.

في موازاة ذلك، قاد التصعيد الميداني أيضاً إلى تدخل لاعبين إقليميين في مقدمتهم مصر، التي قادت الاتصالات بشأن قطاع غزة، والأردن التي ركزت جهودها في مسألة الوضع في مدينة القدس، كما شكل هذا التطور امتحاناً هاماً لاتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكتي البحرين والمغرب. وبرغم أن هذه الدول عبرت عن «قلقها» مما

بإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس (وهي التي تولت إدارة العلاقات مع الجانب الفلسطيني حتى إغلاقها ودمجها في السفارة الأميركية في القدس خلال حكم إدارة ترامب)، لكن هذا التعهد لم يتحقق حتى الآن، وربما يكون سبب ذلك المعارضة الشديدة التي يلقاها من جانب حكومة بينيت - ليبيد.

### حكومة جديدة في إسرائيل

تشكلت في حزيران ٢٠٢١ حكومة جديدة في إسرائيل حظيت بترحيب حار من جانب أوساط واسعة في المجتمع الدولي، وثمة أكثر من مؤشر إلى أن المجتمع الدولي عموماً يعني باستمرار هذه الحكومة واستقرارها السياسي الداخلي.

يتمثل التغيير الأبرز على الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية، في السياسة الإسرائيلية منذ تشكيل الحكومة الجديدة في إعادة فتح قنوات الاتصال والحوار بين مسؤولين رفيعين من الجانبين، بعد سنوات طويلة من القطيعة شبه التامة والمطلقة على الصعيد السياسي. وفي هذا السياق، بالإمكان الإشارة إلى جملة من اللقاءات والاتصالات التي عقدها وأجراها مسؤولون رسميون إسرائيليون مع مسؤولي السلطة الفلسطينية، وكان أبرزها لقاء رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، مع وزير الدفاع الإسرائيلي، بنيامين غانتس، في منزل الأخير في بلدة «راس العين» (روش هعين).

ورغم الترحيب الدولي بالخطوات التي اتفق عليها الطرفان في إطار «جهود الحوار»، وبضمنها تقديم إسرائيل قرضاً بمبلغ ٥٠٠ مليون شيكل للسلطة الفلسطينية، يتم خصمه من أموال الضرائب المستحقة التي تحولها إسرائيل إلى السلطة، وزيادة ١٥ ألف تصريح عمل في إسرائيل لعمال فلسطينيين، والمصادقة على بناء ١٣٠٠ وحدة سكنية في المنطقة C، إلا أن المجتمع الدولي «يجد صعوبة جمّة في فهم الموقف الدقيق الذي تتبناه الحكومة الجديدة في الشأن الفلسطيني»، كما تقول الورقة، وذلك «حيال التناقضات الجوهرية والعميقة بين التصريحات والأفعال التي تصدر عن أوساط متعددة في الحكومة تشد إلى اتجاهات مختلفة».

إلى ذلك، تدرك أوساط واسعة في المجتمع الدولي أن «الحكومة الإسرائيلية الجديدة لا تنوي إطلاق خطوات سياسية كبيرة وذات أهمية في الشأن الفلسطيني» وليست هناك أي نوايا لممارسة هذه الأوساط الدولية أي ضغوط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على فعل ذلك في المستقبل القريب. وتكتفي الأوساط الدولية بمطالبة إسرائيل بـ «عدم اتخاذ خطوات تصعيدية، كطلب حد أدنى» وعدم اتخاذ خطوات من شأنها المس بفرص الحل السياسي والمستقبلي؛ غير أن الحقيقة الأهم - كما تراها الأوساط الدولية، بحسب الورقة - هي أن «التطورات الميدانية الخطيرة تُفقد إجراءات حسن النية الاقتصادية والمدنية تجاه السلطة الفلسطينية أهميتها وسيقتنع المواطنون في نهاية المطاف بأنه ليست ثمة سياسة جديدة طالما أنهم لا يشعرون بالتغيير ميدانياً وهو ما سيحجم على جميع خطوات بناء الثقة بالفشل المحتوم».

## موقع إسرائيل من اتفاق توريد الغاز الطبيعي إلى لبنان



حقل لفيثان للغاز. (فلاش ٩٠)

يمكن الدولة التي تقع في أوله من التحكم بالدولة التي تقع في نهايتها، ومن هنا تنشأ علاقات القوة الاستعمارية التي ترغب إسرائيل في مدها عبر البحار لتوطيد هيمنتها على الدول المحيطة، وبالنسبة إلى مصر، والتي حسب مقترح وزير الخارجية الأميركي من المتوقع أن تكون هي المحطة الأولى التي يتدفق منها الغاز إلى الأردن وصولاً إلى لبنان، فإنها (أي مصر) كانت وقعت اتفاقيات غاز مع إسرائيل خلال الأعوام السابقة. في كانون الأول ٢٠١٩، وافقت وزارة الطاقة الإسرائيلية على مشروع تصدير الغاز إلى مصر لمدة ١٥ عاماً، بحيث تحصل مصر سنوياً على ٤ مليارات طن من بئر لفيثان الإسرائيلية بالإضافة إلى ١٧ مليون طن من بئر تمار الإسرائيلي. لا يمكن التنكح فيما إذا كانت مصر وإسرائيل ستعيدان النظر في هذا الاتفاق ورفع نسبة الصادرات الإسرائيلية من الغاز لتلبية حاجات لبنان والتي ستحصل على الغاز من مصر، إلا أن الغاز الذي سيتم إرساله إلى الأردن ثم إلى لبنان، حسب المعطيات الحالية، يحتوي على غاز إسرائيلي ينسب ليست بسيطة.<sup>(١)</sup>

### هوامش

1. تسفي برئيل، حنفية الغاز والوقود التي تورد إلى لبنان موجودة بيد إسرائيل، هارتس، 10 تشرين الأول 2021. أنظر الرابط التالي: <https://www.haaretz.co.il/news/zvibarel/1.10282433-premium-1>
2. هدار شورارتس، الخلاف الإسرائيلي-اللبناني حول الغاز اللغديس، شركة يلين لايبند، شباط 2022. أنظر الرابط التالي: <https://www.yl-invest.co.il/?CategoryID=673&ArticleID=757>
3. NS-energy, "Leviathan Gas Field, Mediterranean Sea, Israel," accessed February 19, 2022, <https://www.nsenenergybusiness.com/projects/leviathan-gas-field-mediterranean-sea>

في سياق التفاوض غير المباشر حول الحدود المائية، اقترحت إسرائيل تسوية مائة استناداً على أمكنة توزيع الغاز الطبيعي في المياه المتنازع عليها. حسب اقتراح إسرائيل، فإن لبنان تحصل على ٥٥٪ من الغاز بينما تحصل إسرائيل على ٤٥٪، وهي قسمة لا تحقق لإسرائيل بتاتا حسب وجهة النظر اللبنانية. والامر لا يتعلق فقط بالأموال الطائلة التي ستجنيها إسرائيل من خلال الاستيلاء على آبار نفطية وغازية تعتبرها لبنان تابعة لها، بل إن الأمر، ومرة أخرى من وجهة نظر مفهوم «الاستعمار المائي»، سيجعل طاقة لبنان مرهونة بعلاقات غير متكافئة مع إسرائيل. بمعنى أن إسرائيل ستكون شريكة في استخراج مصر الطاقة الأهم لدى اللبنانيين، وبالتالي قد يوفر لها الأمر هامشاً عريضاً من المناورة، والتحكم غير المباشر في شؤون لبنان القومية، بالإضافة إلى ما يترتب على الأمر من لي ذراع الأحزاب اللبنانية التي تتصارع مع إسرائيل. هذا السيناريو الذي تم اقتراحه قبل حوالي سبع سنوات، والذي لاقى اعتراضاً صريحاً من أقوى اللاعبين في الساحة اللبنانية، مثل حزب الله، يعود في العام ٢٠٢٢ بنسخة مختلفة نوعاً ما.<sup>(٢)</sup>

أما الصيغة التي توصل إليها وزير الخارجية الأميركي، والتي حتى الآن تبدو مقبولة على كل من إسرائيل ولبنان، فتضع نصب عينيهما الضائقة المالية المستفحلة في لبنان منذ شهرين، ولأن أزمة لبنان الراهنة لا يمكن لها أن تنتظر ريثما يتم ترسيم الحدود المائية بشكل نهائي، فإن وزير الخارجية الأميركي اقترح أن يتم نقل الغاز من مصر إلى الأردن، ثم فيما بعد إلى سورية ومنها إلى لبنان، وبالتالي يتم ربط كل الدول المحيطة بإسرائيل من خلال شبكة توريد طاقة واحدة، بيد أن الأمر يبدو أكثر تعقيداً إذا ما علمنا أنه لا يمكن الفصل، حالياً، ما بين الغاز المصري والغاز الإسرائيلي. إن إحدى أهم المسائل التي يمكن أن تلقي الضوء على مفهوم «الاستعمار المائي»، ودور إسرائيل في الهيمنة على البحر، لا تكمن فقط في مواقع الآبار المكتشفة، وإنما أيضاً في شبكة خطوط الأنابيب التي تمتد تحت أعماق البحر، وترتبط الآبار فيما بينها. بداية هناك خطوط أنابيب العريش-عسقلان، والتي تعرف باسمها المختصر EMG، وهي تمتد على طول ٩٠ كم وبدأ العمل بها العام ٢٠٠٨ لتوريد الغاز من مصر إلى إسرائيل، غير أنها تعمل اليوم في الاتجاه المعاكس أي من إسرائيل إلى مصر. ثم هناك مشروع أنابيب «إيست ميد» والذي يمتد على طول ٢١٠٠ كم ويربط ما بين قبرص وإسرائيل واليونان وبدأ العمل به في العام ٢٠٢٠، وهما يكتن من أمر، فإن شبكات الأنابيب هذه تعتبر «وردياً» قد

من الغاز الطبيعي. في العام ٢٠١٣، بدأت إسرائيل بإنتاج الغاز الطبيعي من بئر تمار، والذي تقدر كمية الغاز فيه بحوالي ٢٠٣ ملايين طن. ولاحقاً تم اكتشاف بئر لفيثان والذي يحتوي على كمية مضاعفة لتلك الموجودة في بئر تمار. ثم تم اكتشاف بئر «كريش وتنين» والذي يحتوي على حوالي ٤٧ مليون طن من الغاز. كل هذه الآبار دفعت إسرائيل إلى التوسع في مشروعها الاستعماري لتستوطن المياه وأعماقها لما فيها من موارد طبيعية تعتبر حيوية للحياة المدنية الحديثة. لكن الاستعمار المائي الإسرائيلي لم يتوقف عند اكتشاف الآبار والسيطرة عليها وسرقة مواردها. فالاستعمار ينطوي، وهذا هو الأهم من وجهة نظر سوسيوولوجية، على علاقات قوة، وهرميات تراتبية تحتل إسرائيل فيها موقع المهيمن في مقابل دول أخرى أو شعوب أخرى تتم ممارسة الهيمنة الاستعمارية عليها. من هنا، توظف هذه المقالة مفهوم «الاستعمار المائي» للدلالة على علاقات القوة وليس فقط على سرقة الموارد المائية. فبعد أن كانت إسرائيل تستورد الغاز المصري وتعتبره شريان حياة، وجزءاً من مفهومها للأمن القومي، تحولت مصر إلى مستورد رئيس للغاز الإسرائيلي، خصوصاً بعد اكتشاف بئر تمار ولفيثان، اللذين يحتويان على غاز ذي جودة عالية وكميات مهولة.

ومن هنا أيضاً، يمكن فهم علاقة إسرائيل الصراعية مع لبنان والتي تتركز في جزء أساس منها حول الحدود المائية، فيحسب تقدير الخبراء، لدى لبنان احتياطي من الغاز يصل إلى حوالي ١,٨ مليار طن من الغاز، إضافة إلى حوالي ٨٦٥ مليون برميل من النفط. بيد أن هذه الطاقة ما تزال مدفونة في أعماق البحر المتوسط وبالتحديد في المياه الاقتصادية للبنان، وهي ذات المنطقة المختلف عليها ما بين إسرائيل ولبنان وتشكل أساس كل الصراعات المتعلقة بترسيم الحدود المائية بين البلدين. في نهاية العام ٢٠١٨، وافقت لبنان على تفويض مجموعة شركات فرنسية وإيطالية وروسية للقيام بمشروع مشترك للبدء باستخراج الغاز من بلوك ٤ وبلوك ٤ من المياه الاقتصادية للبنان، وبسبب الخلافات مع إسرائيل، قررت الشركات الأجنبية البدء ببلوك ٤ والذي يقع خارج المنطقة المائية المتنازع عليها. وبناء على تطور أعمال الحفر والاستخراج، سيتم الانتقال إلى بلوك ٩ والذي يحتوي على كميات الأكبر لكنه يقع في عمق المنطقة المتنازع عليها مع إسرائيل. من المتوقع أن يتم الحفر في بلوك ٩ اللبناني على مرحلتين، الأولى في شباط ٢٠٢١، والمرحلة الثانية خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣. على أن يتم البدء باستخراج الغاز في وقت لاحق غير معلوم بعد.

### كتب وليد حباس:

منذ شهور تعاني دولة لبنان من أزمة طاقة مستفحلة، ومن نقصان حاد في توريد الغاز الطبيعي والنفط، وهما من المواد الأساسية التي تقوم بتشغيل محطات الكهرباء الرئيسية فيها. في تشرين الأول ٢٠٢١، توقفت محطات الكهرباء الأساسية في لبنان عن العمل، وخيم الظلام على الدولة. أما الفرقاء السياسيين في لبنان فبدأوا، كل على طريقته، بهتريك الغاز عن طريق السوق السوداء. ثمة خياران أمام لبنان، إذا ما استثنينا الحل المؤقت المتعلق بإصلاح النظام السياسي، وهما: إما توريد الغاز عن طريق إيران وسورية، أو عن طريق مصر والأردن. بالنسبة للخيار الأول، فإن العقوبات المفروضة على إيران وسورية تعد دول قائمة من إيران إلى سورية ومنها إلى لبنان خلال العام ٢٠٢١، بحيث أن أميركا وإسرائيل غصتا الطرف، بشكل مؤقت، عن هذا الاختراق الواضح للعقوبات الأميركية. بيد أن هذا الخيار قد لا يكون عملياً على المدى البعيد، إذ إنه قد يحول حزب الله إلى اللابغ الرئيس في إضاعة لبنان، وهذا بنظر الفرقاء السياسيين هناك أمر غير مقبول.<sup>(١)</sup> في كانون الثاني ٢٠٢٢، استطاعت الولايات المتحدة التوصل إلى اتفاقيات أولية لتوريد الغاز إلى لبنان من خلال تعاون أردني-مصري-سوري، وهو ما رحب به كل الأطراف. أما حزب الله فلم يعارض هذا الخيار البديل والذي يبدو عملياً في ضوء أوضاع لبنان الاستثنائية والتي تقربها من الانهيار أكثر من ذي قبل. وعلى ما يبدو، فإن أزمة الطاقة اللبنانية ستنتهي عما قريب بفضل هذا الاتفاق. غير أنه لا يوجد هناك غاز «عربي» خالص، بل إن تعقيدات البنى التحتية في أعماق البحر الأبيض المتوسط، وشبكة الأنابيب المعقدة هناك، تدل على أن الغاز الذي سيصل إلى لبنان عبر مصر، ثم الأردن، ثم سورية، هو في قسم كبير منه غاز إسرائيلي. هذه المعلقة تلحق الضوء على ما يجري في أعماق البحر المتوسط، وعلى دور إسرائيل الاستعماري في أعماق المياه والذي يجعلها لاعباً رئيساً لا يمكن تجاهله من أعين كافة الأطراف لا تحيد ذكره.

\*\*\*\*\*

بدأت إسرائيل باستهلاك غاز طبيعي من إنتاجها في العام ٢٠٠٤ بعد أن اكتشفت الطاقة الكامنة والدموية في أعماق البحر الأبيض المتوسط. بداية بدأ مشروع «يم تطريس» الإسرائيلي، والذي يبعد حوالي ٢٥ كم عن مدينة عسقلان، ويضم هذا المشروع ثلاث آبار هي: نوعا، ميري بي، وبيكيس، والتي مجتمعة وفرت حوالي ١٧ مليون طن

## تجنيد النساء في الجيش الإسرائيلي.. ما بين الإشكالية الدينية والنزعة العسكرية

على علاقتها مع بعض الدول العربية، من هنا تحتل فكرة تجنيد النساء في الجيش أهمية كبرى، وتزداد خلال السنوات الأخيرة، وهي تُعتبر ليس عن النزعة العسكرية لإسرائيل التي وضعت الجيش في مكانة مرموقة داخل هرم التصورات الاجتماعية للأفراد، وتكسبه قدسية كبيرة حتى بات يعرف بـ «البقرة المقدسة» -حسب، ولا عن رغبتها وتمزورها لمجتمعها العسكري، أو الإمبراطري فقط، بل عن الحاجة العاسية أيضاً لتغطية النقص في العنصر البشري في الوحدات المختلفة، ولا سيما في الوحدات القتالية، على الرغم من التقارير العديدة التي صدرت في الفترة الأخيرة، التي تحدثت عن أن دمج النساء في الوحدات الميدانية القتالية يؤثر في فعالية الجيش، وفي قدرته على الانتصار.<sup>(١)</sup>

في المقابل، لا يمكن اعتبار مطالبات الحاخامات نابعة من اعتبارات دينية بحتة؛ وإنما قد تكون نابعة من اعتبارات اقتصادية أيضاً، حيث أن خروج النساء اليهوديات، وتحديدًا المتدينات، لتأدية الخدمة العسكرية، سيقود بالضرورة إلى إكمال مسيرتهن، أسوةً بزميلاتهن العلمانيات، كالتعليم الأكاديمي والعمل والتوظيف، الأمر الذي يرى فيه بعض الحاخامات تعديلاً على أوامر التوراة للمرأة، وتجاوزاً لها، الأمر الذي يعيد طرح هذه القضية بين الفينة والأخرى في النقاش العام بين التيارات الدينية والعلمانية في إسرائيل، لا سيما في الفترة التي يعود فيها النقاش حول قضية «تجنيد الحريديم في الجيش» للشاهد العام، كما شاهدنا ذلك أكثر من مرة خلال السنوات الماضية، لا سيما في الفترات التي سبقت الجولات الانتخابية.

إجمالاً، استغل قضية تجنيد النساء أحد الموضوعات الرئيسية في أزمة الدين والدولة في إسرائيل، وواحدة من مركباتها - باعتبارها لا تنفصل عن قضية «تجنيد الحريديم» الإشكالية - والتي لم تصل فيها المركبات السياسية في إسرائيل بعد إلى حالة إجماع تنظم التعامل معها وفق اعتبارات ومحددات واضحة ومتفق عليها.

### هوامش

1. خير، الإعلان رسمياً عن حل جيش النساء، غلوبس، 01.08.2001. <https://bit.ly/3GZBWpr>
2. هيئة التحرير، النساء: العودة إلى المطبخ، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 11.02.2018. <https://bit.ly/3oX3sh1>
3. الحاخام شموئيل ششيرا، ما هو موقف الشريعة من تجنيد المتدينات، Ynet- الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت، 12.11.2014. <https://bit.ly/34OkRlY>
4. خير، قبول النساء لدروس الطيران، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 01.02.2000. <https://bit.ly/3H2S8Gy>
5. طال روزنر، المحكمة العليا ترفض التماس مجنزة للاشتراك في وحدة جوية مقاتلة، Ynet- الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت، 28.02.2005. <https://bit.ly/34OourE>



(الصورة عن: نيوزبيك)

بإيعاز من رئيس وحدة الموارد البشرية في ذلك الوقت إيعازر شتيرن، ترأسها رئيس وحدة القوة البشرية في الجيش سابقاً يهودا سيفيف، وبعضوية ضباط في الجيش (رجال ونساء)، وأكاديميين وباحثين، بهدف تحسين وضع النساء في الجيش خلال العقد المقبل (٢٠٠٧-٢٠١٧)، وتحقيق مساواة فعلية في الفرص وتقلد المناصب وغيرها، وقد أصدرت اللجنة توصياتها بالفعل، لكن لم يتم تنفيذ غالبيتها حتى الآن.<sup>(٢)</sup>

### العسكرتاريا في الجيش: العنصر البشري أهم من الاعتبارات الدينية

يتذرع المستوى السياسي والعسكري في إسرائيل بأن إصراره على تجنيد النساء نابع من دافع تحقيق المساواة بين الجنسين، في المقابل شكّلت قضية المساواة بين الجنسين محور اهتمام وحديث معظم النساء، والحركات النسوية. داخل الجيش، أو حتى لتلك اللاتي أنهين الخدمة العسكرية، وهذا الأمر يقودنا إلى القول بأن تجنيد النساء لا يعود كونه حلاً، أو مخرجاً لأزمة ناتجة عن النقص العددي في الجيش، تسببت بها ظاهرة عزوف أو تخلف، بعض القطاعات اليهودية كالحريديم، منذ إقامة الدولة، عن تأدية الخدمة العسكرية لأسباب دينية، وبين تهرّب قطاعات واسعة من الشباب من الخدمة، يساعدهم في ذلك البند الذي يعفي الشباب المتدينين بحجة التفرع لدراسة التوراة وتأدية الصلوات، إلى جانب إعفاء قانون الخدمة الإجبارية (١٩٥٣) نساء الأليات التي يشارك فيها الرجال في الخدمة العسكرية، كالمطافئتين الدرزية والشركسية، من الخدمة.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن إسرائيل سعت منذ البداية لأن يكون مجتمعها مجتمعاً إمبراطرياً، غالبية أفراد هذا المجتمع - إما جيش حالي، أو جيش احتياط، يتم استدعاؤه في أوقات الحروب، التي تشهق إسرائيل بين الفينة والأخرى على الفلسطينيين والدول العربية، وهذا الأمر نابع من ظروف وطبيعة وجودها، غير الطبيعي، في محيط رافض ومناهض لها، على الرغم من التحولات التي طرأت في السنوات الأخيرة

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وتحديدًا بعد قرار المحكمة العليا أليس ميلر (١٩٩٥)، بدأت مفاهيم المساواة والحقوق تتسلسل بشكل جندي للجيش، حيث علت مطالبات بضرورة وجود مساواة رسمية بين الجنسين، قادت بها حركات نسوية رفضت الذرائع والمبررات البيروقراطية والاقتصادية، التي كانت تقدّمها الدولة لتبرير حالة «عدم المساواة» بين الجنسين في الجيش. في العام ٢٠٠١، اتخذ شاؤول موفاز، رئيس هيئة أركان الجيش في ذلك الوقت، قراراً بجل «القوة النسائية»، كقسم مسؤول عن كل ما يخص النساء في الجيش، في المقابل استحدثت منصب مستشارة رئيس هيئة الأركان لشؤون النساء لتقوم بالإشراف على المهام التي كانت موكلة إليها.<sup>(٣)</sup>

تجنيد النساء في إسرائيل.. نوع من الحل لنقص القوى البشرية.

### قرار المحكمة العليا في قضية أليس ميلر- ١٩٩٥

في العام ١٩٩٥ قدمت المجنزة في الجيش الإسرائيلي أليس ميلر التماساً للمحكمة العليا ضد وزير الدفاع وأخزين، بمساعدة جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، مضمونه أن موقف الدولة الرسمي لمنع النساء من الحصول على تدريبات الطيران يُعدّ عنصرية وتمييزاً على أساس جنس، ويعارض قانون أساس كرامة الإنسان ومزيتها (١٩٩٢). في المقابل، أصدرت المحكمة العليا قراراً يقضي بأن لا مبرر للتمييز بين الرجال والنساء في الجيش، ولا مبرر لحرمان النساء من الحصول على تدريبات الطيران كذلك، وقد اعتُبر هذا القرار من أهم القرارات التي أُكِّتت على المساواة بين الجنسين في الجيش منذ إقامته.<sup>(٤)</sup> رغم ذلك، ظلت مسألة الالتحاق بالنساء بالمهام القتالية في القوات الجوية قضية إشكالية أيضاً، إذ رفض الجيش، وكذلك المحكمة العليا، أكثر من مرة، طلبات تقدمت بهنّ مجنذات في الجيش للالتحاق بالمهام القتالية في «سلاح الطيران» التابع للجيش (قضية يعازر ستولبيرغ مثلاً ٢٠٠١).<sup>(٥)</sup> منذ ذلك الحين، ظلت قضية المساواة بين الجنسين تتفاعل في الأوساط النسوية، والأكاديمية في إسرائيل، وفي العام ٢٠٠٧، تم تشكيل لجنة

### تجنيد النساء من وجهة نظر دينية

من ناحية دينية، فإن تجنيد النساء اليهوديات في الجيش يُعدّ قضية إشكالية، لذلك، خاض الحاخامات مراراً ضد تجنيد النساء في الجيش على مدار العقود الماضية، وتحديدًا الجناح الدردي منهم، وهو صراع لم يتوقف منذ إقامة الجيش وفرض التجنيد الإيجابي، فقد سارت الأمور خلال العقود الماضية على إعفاء الفتيات المتدينات من الخدمة العسكرية، بعد قيام الفتاة ذاتها بالتصريح أمام لجنة خاصة بالتزامها بعقيدتها الدينية. الأمر الذي يعفيها من التجنيد الإجباري، لكن قانون الخدمة العسكرية الإجباري (١٩٥٣)، نص على أن الفتيات المعفيات من الخدمة المدنية فلازمات بتقديم «الخدمة الوطنية» بدلاً من الخدمة العسكرية، وقد لاقى ذلك معارضة شديدة من الحاخامات، لاحقاً وصل النقاش حول هذه القضية إلى ذروتها، وتحديدًا في العام ٢٠١٨، بمهاجمة الحاخامات، وتحديدًا التيار الدردي، الجيش علناً، ومطالبة رئيس هيئة الأركان بالاستقالة بعد أن اشتدّ النقاش حول هذه القضية في معرض النقاش الدائر حول قانون تجنيد الحريديم، معلنين في الوقت ذاته أن الجيش يخوض حرباً على المتدينين، تتجلى أبرز معالمها في

### كتب عبد القادر بدوي:

شهد العقد المنصرم نقاشاً متزايداً حول «جيش النساء»، وحول مشاركة النساء اليهوديات في الجيش الإسرائيلي، وقد تسبّب الأمر مراراً بأزمة بين التيارات العلمانية والدينية، كقضية «تجنيد الحريديم» وإن كان بدرجة أقل، وقد وصل الأمر لأن اعتبر بعض الحاخامات أن تجنيد النساء اليهوديات في الجيش، بمن في ذلك المتدينات، يُغضب الله ويخالف تعاليم التوراة. في المقابل ظهرت خلال هذه السنوات استمراراً لظاهرة برزت خلال العقود الماضية، العديد من الأصوات الإسرائيلية، وتحديدًا من الحركات النسوية، التي تطالب بتحقيق «المساواة بين الجنسين» في الجيش، استناداً إلى ما نص عليه تعديل قانون «الخدمة العسكرية» وتعديل ١٦ (١) للعام ٢٠٠٠، الذي يُنادي بتحقيق المساواة، وذلك في أعقاب قرار المحكمة العليا المعروف بقرار أليس ميلر، والذي سنتحدث عنه أدناه. جدير بالذكر أن الخدمة في الجيش، وعلى الرغم من أهمية العامل الديني-السياسي-الأيديولوجي لليهود، إلا أنها لا تقتصر على ذلك فقط، فقد شكّل الجيش أيضاً بوتقة صهر في إسرائيل، وتأدية الخدمة العسكرية مسؤولة بشكل كبير عن تحديد مكانة الأفراد، والفرص المستقبلية لهم، وهذا تجلّي في الامتيازات التي يحصل عليها خريجو الخدمة العسكرية، ويتقلد خريجوها مناصب رفيعة في القطاع الخاص، وموخرًا في قطاع الشركات التكنولوجية والرقمية.

تتناول هذه المساهمة قضية تجنيد النساء بين الإشكالية الدينية، وبين المحددات العسكرية التي تفرضها طبيعة العسكرية في إسرائيل.

### تجنيد النساء في الجيش الإسرائيلي

انخرطت النساء اليهوديات في العصابات الصهيونية قبل العام ١٩٤٨، عام إعلان إقامة دولة إسرائيل، ولاحقاً، إعلان إقامة الدفاع الإسرائيلي، بموجب مرسوم خاص. فقد التحق العديد منهنّ في العصابات الصهيونية (الهاغانا؛ البلماح؛ الإيتسليل وليجي)، منذ الإعلان عن إقامة القوة النسائية- جيش النساء، بموجب مرسوم إعلان إقامة «جيش الدفاع الإسرائيلي» بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٤٨، وهي عملية دمج العصابات الصهيونية، بعد أيام من إعلان إقامة دولة إسرائيل على أنقاض الوطن الفلسطيني بعد عمليات التطهير العرقي التي شهدتها المدن والبلدات الفلسطينية، وقد تم اتخاذ قرار بتجنيد النساء في الجيش الإسرائيلي، لكن في وظائف وهام تُعدّ مساعدة، وتصنّف على أنها «تقليدية» محافظة، وتجنّدت بموجب هذا القرار قرابة ٧٠٪ من النساء في إسرائيل. حتى سبعينيات القرن المنصرم، أغلقت في وجه النساء في الجيش قرابة ٤٤ وظيفة ومنصب في الجيش، لاحقاً، وتحديدًا منذ نهاية السبعينيات وحتى تسعينيات القرن الماضي، طرأ تحول على إمكانية تقلد النساء وظائف ومناصب معينة في الجيش، والانخراط في وحدات وكتائب معينة، إلى جانب القيام بمهام كانت محظورة في السابق، وقد جاء هذا التحول في إطار محاولة التغلب على معضلة نقص العنصر البشري في وحدات مجنزة، كالوحدات القتالية، التسليح، القيادة، الاتصالات وتجهيز الطيران وغيرها.



مرسى يخوت في هرتسليا.

(وكالات)

## مراسي المارينا في إسرائيل.. بين سيطرة الأقوى اقتصادياً وحق الجمهور في الثروات الطبيعية!

كتب هشام نفاع:

تجمع القضية التي يتم تناولها هنا، في طياتها عددا من المستويات والأبعاد، أولها التقسيمية الطبيعية التي تميز بعض الأغنياء المسيطرة على موارد وثروات طبيعية. المقصود هو مراسي وأرصفتة اليخوت على امتداد الساحل في إسرائيل، والتي تُعرف بالمارينا، وعادة ما تكون مغلقة أمام الجمهور. مسألة مشابهة هي إتاحة مساحات خاصة وواسعة أمام بلدات يسكنها أقوياء اقتصادياً أو من توارثوا قوة اقتصادية تتمثل بأراضٍ أو موارد أخرى. على سبيل المثال: مقارنة أي كيبوتس بمساحاته الزراعية الواسعة مع أي بلدة عربية، أو حتى ما يسمى بلدة تطوير يسكنها إسرائيليون غير أقوياء اقتصادياً، هي مقارنة تبرز الفرق الشاسع بين ما يملكه كيبوتس وما هو متاح أمام بلدة عربية أو بلدة تطوير فقيرة.

يصف موقع «شكوف» العبري في تقرير كتبه يعيل جعتون وضع مرسى اليخوت في تل أبيب كالتالي: الدخول إليه مسدود بواسطة بوابة حديدية ورقم سري. من ينجح بالدخول، عن طريق الخطأ، سيلتقي هناك بسرعة حارسا سيهتهم فوراً بمرافقته للإبعاد خارجاً. وحدهم أصحاب النقود من يمكنهم التحول بحرية على طول وعرض الأرصفة، والتمتع بالمناظر الطبيعية والنظر إلى الأفق من خلال صواري القوارب والسفن. وتضيف أن تل أبيب ليست استثناء، فجميع مراسي اليخوت في أرجاء البلاد مغلقة أمام الجمهور الواسع. بعض الإدارات تزعم أن هذا يأتي من أجل حماية ممتلكات أصحاب القوارب، وأخرى تقول إن الأسباب أمنية. التقرير تمحور في السؤال: كيف تمت مصادرة مقاطع واسعة من شواطئ البلاد من الجمهور، وهل من المسموح أخذ مقطع من البحر التابع لنا جميعاً وإغلاقه؟

وفقاً لمعطيات سلطة السفن، هناك ١٥٠٠ من أصحاب اليخوت الذين يصفون سفنهم في مراسل على البحر المتوسط. حتى العام ٢٠٤٠ سيقيم أصحاب اليخوت أمام أزمة تتمثل بنقص يصل إلى آلاف مواقع الرسو. هنا جاءت خطة تقضي بإضافة وتكثيف مواقع رسو السفن في مراسي المارينا القائمة وإقامة مواقع جديدة على طول الشاطئ، وقد طرحت ادعاءات منها أن أهداف الخطة ستعود بالفائدة ليس فقط على أصحاب اليخوت الأغنياء، وإنما أيضاً على المدينة التي ستقام فيها المراسي، لأنها تعتبر «أساساً للتطوير

الاقتصادي الهائل» الذي سيضم، ليس فقط مساحات عقارية للسكن والفنادق والاستجمام على طول الشاطئ، بل ستحتول أيضاً إلى مراكز رياضية بحرية ومدارس للإبحار.

### التوسيعات الاقتصادية والاجتماعية لتوسيع وزيادة المراسي واهية

في سياق تلك الخطة، نشرت جريدة «ذي ماركر» تفاصيل جلسة صاخبة في اللجنة الفرعية لقضايا التخطيط عقدت في شهر تشرين الثاني السابق، حضرها رؤساء البلديات المعنّون. بعد ساعات طويلة جاءت التوصية التي من شأنها أن تغير خط الساحل في البلاد - وذلك بواسطة إقامة مرسى مارينا جديد في نهاريا وتوسيع خمسة من المراسي القائمة في أسدود (أشدود)، عسقلان (أشكولون)، هرتسليا، عكا، وكذلك مرسى المارينا القائم شرقي ميناء حيفا.

لاحظ التقرير أنه على الرغم من التكلفة الهائلة لإقامة المارينا إذ تصل إلى ١٠٠ مليون دولار، فإن رؤساء البلديات في الجلسة المشار إليها اتفاهوا على نيل الحق بإقامتها في مناطق نفوذهم. وبدا كان التكلفة المالية هي آخر المعوقات بنظرهم. لكن العائق الذي لم يفكر فيه رؤساء البلديات هو أن هذه الخطة هي خط أحمر بالنسبة لوزارة البيئة ومنظمات البيئة، التي أكد ممثلوها أنها خطة معادية للبيئة ومعادية للمجتمع وستسلب المزيد من مقاطع الشيطان القليلة التي ما زالت مفتوحة أمام الجمهور، وستؤدي إلى تدمير مناطق جرف وتضرر بتكاثر حيوانات بحرية كثيرة منها السلاحف البحرية وغيرها. كذلك أفاد رياضيون في مجال ركوب الأمواج ومجال السباحة وغيرهما أن تشجيع الرياضة والثقافة الرياضية والتربية البدنية لا يستدعي المزيد من البناء الضخم والكثف على مقاطع الشيطان.

تعمل في إسرائيل اليوم ٧ مراسي مارينا تضم ٢٥٧٠ مكاناً لرسو اليخوت والقوارب: عكا - ١٣٠، حيفا - ٤٠٠، هرتسليا - ٧٤٠، تل أبيب - ٢٠٠، أسدود (أشدود) - ٤٠٠، عسقلان (أشكولون) - ٤٠٠. إسرائيل تضم ٢٠ كيلومتراً من الشيطان، ووفقاً للمعطيات التي قدمت في تلك الجلسة، فإن الدولة تقع في المكان الـ ١٥٨ أي قبل الأخير على مقياس اكتظاظ الشواطئ بين الدول التي تشمل أكثر من مليون نسمة وفيها مراسي مارينا. اليوم هناك أكثر من ٢٠٠ مليون زيارة لشاطئ البحر في الموسم الواحد، وبعد نحو ٢٠ سنة سيرتفع هذا الرقم ليصل إلى

٣٠٠ مليون زيارة في الموسم الواحد. وفقاً للتوصيات الجديدة فإن المارينا في عكا مخطط لها أن تتسع بـ ٣٠٠ مكان رسو، حيفا بـ ٢٠٠، هرتسليا بـ ٤٤؛ وأشدود بـ ٢٥٠. كذلك، هناك المارينا في ريدينج التي ستضم ٣٠٠ موقع رسو وميناء يافا - ١١٠ مواقع.

رؤساء السلطات المحلية الذين حضروا الجلسة، خرجوا بشعور من خيبة الأمل. لقد توقعوا المصادقة على إقامة ٦ مراسي مارينا جديدة في مدنهم، لكن هذا القرار رفض لأسباب بيئية وخلافاً لرغبتهم. وبعد أن كان يفترض بالمجلس القطري للتخطيط والبناء أن يعقد ليصادق على التوصية أعلاه، قبل اتخاذ الحكومة قراراً في المسألة، اتضح أنه لم يتم حتى الآن تحديد موعد للاجتماع. رئيس طاقم التخطيط القطري، شلومي هايزلر، الذي كان يفترض به أن يدعو إلى اجتماع المجلس، لم يحم ذلك، ورفضوا في مكتبه تقديم السبب طالبين عدم التعقيب.

### «لا يمكن سلب الشيطان من الجمهور لصالح أقلية ضئيلة»

كانت منظمة حماية الطبيعة كتبت في رسالة إلى وزيرة المواصلات ميراف ميخائيلي: «مراسي المارينا الجديدة ستقوم على حساب الشواطئ المفتوحة على الرغم من أن طول الشاطئ في إسرائيل أقل من ٢٠٠ كيلومتر. ربع هذه المساحة تحتلها البنى التحتية اليوم، وتشمل الصناعة والاستخدامات العسكرية والأمنية. ويستدل من الحساب الذي أجريناه أنه بفعل الاكتظاظ والطلب على شيطان البحر، في حين أنه في العام ١٩٤٨ كان هناك ٣٠ سنتيمتراً من الشاطئ لكل مواطن، فبحسب آخر المعطيات عن الوضع اليوم، العام ٢٠٢٠، يوجد لكل مواطن في إسرائيل ١,٦ سم فقط بالمعدل من الشاطئ.

نحن نفهم أن هناك مصالح متعلقة بقطاعات معينة أحياناً، ولكن لا يمكن للدولة لتلبية احتياجات واسعة لكل قطاع. مثلما يتم تقليص مواقع صف السيارات في تل أبيب كقرار جماهيري، هكذا أيضاً لا يمكن سلب الشيطان من الجمهور لصالح أقلية قليلة من أصحاب اليخوت. لا معارضة لإضافة أماكن في المراسي القائمة، ولكن إقامة كل مرفأ جديد هو تدمير غير قابل للإصلاح لشاطئ البحر».

صحيح أنه لن تقوم مراسي مارينا جديدة الآن سوى في نهاريا، لكن توسيع مراسي المارينا القائمة سوف تقلص أكثر فأكثر المساحة المتبقية للجمهور لغرض السباحة

والتجول وما شابه. يقول تقرير «شكوف» إن النقاش حول الاستخدام الشخصي لثروات الطبيعة العامة، المملوكة للجمهور، ليس غريباً على الحلبة الجماهيرية في السنوات الأخيرة. في الصيف الأخير تم حسم معركة امتدت على سنين طويلة تتعلق بمصير وادي العاصي، الذي يقطع كيبوتس نير دافيد. بعد سلسلة من اللتماسات القضائية، ألزمت المحكمة الدولة بوضع ترتيب ونظام يحافظ على حقوق أعضاء الكيبوتس ولكن بالأساس يمكن الجمهور من الدخول إلى الوادي انطلاقاً من مفهوم أن الوادي تابع لكل الجمهور.

رداً على السؤال: من يملك مراسي المارينا وهل من المسموح إقفالها أمام الجمهور بشكل فضفاض؟ يقول المحامي إلعان ميران، الذي يدير الإجراء القضائي بشأن وادي العاصي، إنه وفقاً لقراءته الجواب هو سلب: «المنع الفضفاض لوصول الجمهور إلى مناطق مراسي المارينا مناقض للقانون ولقرارات المحكمة العليا. القانون يطمح إلى ضمان المنالفة القصوى لمراسي الطبيعة والشيطان ويتوجب على مشغلي مراسي المارينا ووزارة المواصلات التأكيد من أن تفعيل صلاحية تقيد الوصول إلى هذه المراسي يتم بشكل معقول ومن خلال فحص بدائل أخرى. مثلاً، إمكانية تسجيل الزوار في مراسي المارينا أو وضع حراسة على مدخل الموقع، أو وضع لافتات أو تقيد الدخول إلى أيام وساعات معينة».

وفقاً للبند ٥ من قانون حماية البيئة الساحلية، يجب أن يكون شاطئ البحر مفتوحاً للسير مشياً على الأقدام على طولها. أما التقيد المطلق للتحرك لكل من لا يملك سفينة، فيوجب عرض تسويغ واضح متعلق بالأمان.

### وزارة البيئة: مراسي يخوت تخدم أقلية على حساب الأكثرية

رذت الشركة البلدية «أتاريم» التي تدير مرسى المارينا في تل أبيب، على سؤال بشأن منع دخول الجمهور: هذه المنشأة مغلقة من أجل حماية ممتلكات أصحاب السفن وللمنع نشوء مشاكل متعلقة بالأمان والسلامة. يجب الحفاظ على السفن من أي ضرر. لهذا السبب لا تستخدم هذه الأرصفة كإضافة للمشي أمام الجمهور الواسع. أما ضابط الأمن الرئيسي في مارينا أسدود (أشدود) فقال إن في المرسى ٥٠٠ سفينة وتوجد للناس ممتلكات على الأرصفة.

ولكن يسأل السؤال، كتب الموقع، هل يوجد في جميع مراسي المارينا حراس وكاميرات تصوير وإذا كان فلماذا

يتم إقفال هذه المقاطع بشكل تام؟ ولكن لا يوجد في أنظمة قانون حماية البيئة الساحلية ولو كلمة تتعلق بالممتلكات والسرقات. مدير المارينا مخول بتقييد أو منع الدخول إذا كان الأمر برأيه ضرورياً لأسباب متعلقة بالأمان أو حماية البيئة البحرية، أو من أجل التفعيل السليم لهذا المرسى. أما مسألة ممتلكات أصحاب القوارب فليست واردة بالمره.

رذت وزارة المواصلات بان الوزيرة ميراف ميخائيلي أصدرت تعليماتها إلى المختصين للتأكد من استمرار فتح المساحات العامة في مراسي المارينا للجمهور العام قدر الإمكان، والمساعدة في تطوير الاستخدامات العامة بشكل أوسع في مناطق المراسي قدر الممكن».

أما وزيرة البيئة تمار زانديبرغ فقالت في أعقاب القرار بالاكْتفاء بمارينا واحدة فقط: إن مساحات الشيطان في إسرائيل أخذت بالتقلص، وضغوط التطوير أخذت بالتزايد. لا يوجد أي منط في تطوير صفات جديدة لسفن ويخوت تخدم أقلية على حساب الأكثرية، وتمس بالتنوع البيولوجي الهام على الشيطان. هذه الخطة من النوع الذي يجب أن يغيب عن عالمنا. قرار إقامة مارينا في نهاريا مؤسف وأمل أن لا يتقدم أيضاً.

أما وزارة الداخلية فقالت إن هذا القرار ليس نهائياً وإنما توصية فقط سيتم بحث الموضوع في المجلس القطري للتخطيط وبعد ذلك سيصل إلى الحكومة.

لا تتعلق هذه القضية كما ورد بمراسي المارينا وحدها، ولا حتى بالثروات والموارد الطبيعية والبحرية فقط. بل تتعلق بمسألة تخص حق ومناياة الجمهور للثروات الطبيعية برمتها، والتي يفترض أنها ويجب أن تكون بملكية المواطنين. قضية نهر العاصي طرحت السؤال حول مدى قانونية قيام بلدة قوية اقتصادياً، هي كيبوتس نير دافيد بهذه الحالة، بالسيطرة على مقطع طويل من واد؛ وليس فقط إغلاقه بل تشغيله لنيل أرباح من خلال إقامة غرف ومواقع استجمام ومبيت فوق مقاطع على طولها. في هذه الحالة تم إغلاق الوادي ليس فقط أمام نشطاء وإنما أمام جمهور سكان من بلدات أضعف اقتصادياً محيطه بهذا الكيبوتس. مراسي المارينا أيضاً ليست مختلفة عن هذا، فمن يملك اليخوت هم الأقوى اقتصادياً وبالتالي فالمعادلة تصبح أن من يملك أموالاً أكثر يمكنه أن يسيطر بشكل حصري على مقاطع وأجزاء ومساحات من ثروات طبيعية وبحرية وبيئية وغيرها أكثر من المواطن غير المقتدر اقتصادياً، أو الذي لا يرغب في امتلاك سفينة فخمة.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع  
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY  
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة  
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي